



ندوة

العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات

عمّان، ٢٤ - ٢٥ / ١١ / ٢٠١٨

التقرير العلمي

التقرير العلمي

ندوة "العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات"

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط يومي ٢٤-٢٥/١١/٢٠١٨ ندوة متخصصة بعنوان "العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات"، شارك فيها نحو مائة من الخبراء والأكاديميين ورجال السياسة من ٥ بلدان عربية بالإضافة إلى الأردن.

وتأتي هذه الندوة في وقت تشهد فيه دول عديدة في العالم العربي حالة من الانقسام والفوضى على المستوى الوطني تركت آثارها الكبيرة على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وهي آثار تجاوزت هذه الدول إلى الدول العربية الأخرى. وبموازاة ذلك يشهد العالم العربي صراعات عربية بينية على مستوى الدول والتيارات والقوى السياسية، ما دفع أطرافاً دولية وإسرائيل إلى استغلالها في تحويل الصراع في المنطقة من صراع عربي- إسرائيلي أساساً وعلى المستوى الاستراتيجي إلى صراعات عربية-عربية وعربية-إسلامية، وخصوصاً الصراعات المذهبية والإثنية منها.

وانطلاقاً من ذلك، واستشعاراً لخطورة استمرار الأوضاع الراهنة في العالم العربي وتداعياتها على النسيج الوطني لكل دولة عربية، وعلى الأمن القومي العربي الشامل، على نحو يعمق حالة الانقسام الراهنة، جاءت فكرة عقد هذه الندوة لتتجاوز الإطار الوصفي للواقع العربي إلى آفاق الخروج من هذه الحالة وذلك صولاً إلى إطلاق الحوارات الوطنية والمصالحات التي تحقق تنميةً واستقراراً شاملين يعززان الدور العربي وتكامله إقليمياً ودولياً ، ويخفّضان مسببات الصراعات والاستنزاف الداخلي.

وقد سعت هذه الندوة إلى تحقيق عدد من الأهداف، ومن أبرزها: تشجيع حوارات وطنية شاملة ومعقدة بين كافة الأطراف المعنية في العالم العربي فُطرياً وقومياً. وخلق بيئة فكرية وحوارية تجمع مختلف الأطراف المعنية في العالم العربي من صانعي قرار، وأحزاب وقوى شعبية، ومراكز تفكير، وتدفعهم إلى المبادرة بالخروج من حالة الانقسام والصراع القائمة. واستكشاف التحديات التي تواجه مسار الخروج من حالة التمزق القائمة في الوطن العربي. وبلورة شروط الخروج من حالة التمزق القائمة في العالم العربي، والمسائل المتعلقة بها مثل: المصالحات الوطنية والحوارات الوطنية والشراكات السياسية، بالإضافة إلى المصالحات القومية وتخفيف حدّة صراع المحاور، وإعادة تنظيم العلاقات الخارجية على أسس مشتركة، وقدم فيها ١٨ باحثاً أوراقاً علمية حول موضوعها.

الافتتاح

افتتح اليوم الأول من الندوة بكلمة للمفكر المصري الدكتور حسن نافعة أشار فيها إلى أن الإشكالية الحقيقية التي تواجه المجتمعات العربية لا تتعلق بعمق الخلافات القائمة فيما بينها أو في داخلها وإنما في عجزها عن التوصل إلى آلية مناسبة لإدارة هذه الخلافات بطريقة تضمن عدم تحولها إلى انقسامات تستعصي على الحل.

وأكد نافعة على ضرورة بحث الأسباب التي حالت حتى الآن دون تمكن المجتمعات العربية المختلفة من إقامة دول حديثة قادرة على تحقيق الأمن والتنمية وعدالة التوزيع، مشيراً إلى أن الاختلافات القائمة بين التيارات السياسية والفكرية الرئيسية في العالم العربي، تدور في المقام الأول حول قضية الهوية وتمسها بشكل مباشر.

كما أكد نافعة على أن السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الثورات العربية شهدت محاولات جادة لإجراء مصالحات تاريخية بين التيارات السياسية، خاصة بين التيارين القومي والإسلامي، معتبراً أن عجز الحركات التي توحدت في مواجهة الاستبداد عن الاتفاق على قواسم مشتركة تسمح بتأسيس نظم سياسية أكثر ديمقراطية وأقل استبداداً من النظم التي تمكنت من إسقاط رؤوسها، الأمر الذي مهد الطريق أمام اندلاع ثورات مضادة سرعان ما تحول بعضها إلى حروب أهلية دموية، وسمح بالانهيار نحو الانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الرئيسي الوطني والقومي.

فيما أكد مصطفى عثمان ممثل السودان في الأمم المتحدة ووزير الخارجية السوداني الأسبق أن ضعف النظام الإقليمي العربي والتجاذبات والانقسامات بين وحداته ساهم في تعاضم الضغوط الدولية والتدخلات الأجنبية ووسّع من ظاهرة التبعية العربية للقوى الدولية الفاعلة والمسيطرة على النظام الدولي، كما ساهم في تعزيز غياب القدرة على رسم مشروع عربي موحد. وشدد عثمان على أن الدبلوماسية العربية، والتي هي وسيلة الاتصال الناجحة بين الدول والشعوب وذات الفضل في حلّ النزاعات وإيقاف الحروب وتعزيز التفاهم والتلاقي والحوار، قد تأثرت بحالة الانقسام العربي، سواءً على مستوى العلاقات العربية البينية، أو على مستوى خدمة القضية الفلسطينية، أو على مستوى المحافل الدولية إلى درجة القول بعدم وجود دبلوماسية عربية موحدة ذات أهداف مشتركة، كما أكد على أننا كعرب وبالرغم من إجماعنا على مخاطر الانقسام؛ إلا أننا لم نستطع تغيير الوضع القائم وذلك لغياب الإرادة السياسية لدى متّخذي القرار.

وأوصى عثمان بضرورة عدم الاهتمام بالبحث عن أصل المشكلة وأسباب الخلافات والانقسامات، إلا بالقدر الذي يساعد في حلّها، بل يجب أن تتحد الجهود وتصب في سبيل واحد وهدف أكيد، وهو إزالة مسببات الانقسام والعودة بالعلاقات العربية إلى سابق عهدها ثم لأفضل ممّا كانت عليه.

وأكد رئيس مجلس النواب الأسبق الدكتور عبد اللطيف عربيات أن المصالحات الوطنية في البلاد العربية تحتاج إلى إرادة سياسية قوية من كل الأطراف الفاعلة، وتتطلب التفكير المنفتح الذي يقبل الآخر من أبناء الوطن رغم الاختلاف معه فكرياً أو سياسياً أو في أي مجال آخر، مشيراً إلى أن غياب دور القوى الشعبية العربية الحية

ومؤسسات المجتمع المدني يجعل العلاقات العربية- العربية مرهونة بتباينات ومصالح السلطات الحاكمة، وهذا الأمر يفاقم حالة الفرقة والتشتت التي تعيشها الأمة.

ورأى عربيات أن حالة الفوضى السياسية التي غرقت بها العديد من الدول العربية حرفت دولاً عربية بارزة ومؤثرة عن دورها الإقليمي الفاعل مما سمح بتقدم المشاريع المناوئة على حساب مشروع الأمة أيضاً، مشيراً إلى أنّ حالة التفكك والانقسام تحتاج إلى التحرك بمسارين متوازيين للخروج منها، الأول منها يتعلق بالعلاقات العربية- العربية البينية بحيث يتم تصفية الخلافات العربية وفق قاعدة الاحترام المتبادل، أما المسار الثاني فهو يتعلق بالحالة الداخلية العربية بين القوى السياسية الفاعلة الإسلامية والقومية واليسارية والوطنية.

واعتبر عربيات أن هذه المرحلة تتطلب أكثر من أي وقت مضى طيّ صفحة الخلاف والفرقة والانطلاق نحو تحقيق المشروع النهضوي الحضاري للأمة ومواجهة المشروع الصهيوني، ووقف الهدر الذي تعانیه بالطاقات والمقدّرات والأرواح، بما يكون مقدّمة لمسارات جديدة تساعد الأمة على النهوض مجدداً لتنبؤا المكانة التي تستحقها بين الأمم والشعوب.

فيما اعتبر رئيس مجلس النقباء الأردني نقيب أطباء الأسنان الدكتور إبراهيم الطراونة أن الأزمات العربية دخلت مرحلة غير مسبوقة من التعقيد والتشعب، وأكد على ضرورة أن تستعيد النخب العربية زمام المبادرة والاتفاق على تعظيم الجوامع المشتركة بين الشعوب العربية وتحديد ما يفرقها ويشنت شملها، والبحث عن مظلة مشتركة للانضواء تحتها، مما يتطلب إرادة صادقة ونية مخلصه وعملاً جاداً وتضحية من أجل استعادة مكانة الأمة التي تليق بها، واستثمار ذلك لمواجهة المشروع الصهيوني، وتحقيق مصالح القضية الفلسطينية.

وألقى مدير مركز دراسات الشرق الأوسط الدكتور بيان العمري كلمة أشار فيها إلى أن هذه الندوة جاءت لتستكمل إطاراً فكرياً وسياسياً موحداً بدأه المركز منذ عام ٢٠١٥ لتحقيق واقع عربي قومي ووطني قائم على التوافق والمصالحة، وملتمم بشراكات سياسية حقيقية، تؤسس لواقع عربي قادر على تجاوز العقبات والتغلب على التحديات ومنتصر لقضاياه المركزية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والتعاون العربي المشترك، ليكون للعالم العربي بأقطاره وشعوبه وقواه السياسية والاقتصادية والاجتماعية دور فاعل على المستويين الإقليمي والدولي.

وأكد العمري على أن استمرار الواقع العربي على ما هو عليه سيفقد الأمة العربية كثيراً من الحضور الإقليمي والدولي، وسيعزز تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في سياساتنا وفرض أجندتها، ولا أدلّ على ذلك من استغلال الاحتلال الصهيوني لهذا الانقسام العربي، وهذا الاحتراب القومي والوطني على حدّ سواء، لتعزيز استيطانه وتثبيت أركانه في قلب وطننا.

وعبر العمري عن أمله بالتوصل إلى رؤية متماسكة وحدوية تنقل الواقع العربي من حالة الانقسام إلى حالة المصالحة، ومن حالة الضعف إلى حالة القوة، ومن حالة التبعية إلى حالة الاستقلال، ومن حالة العجز إلى حالة المبادرة، ليأخذ العرب دورهم الحقيقي في المشروع الحضاري لهذه الأمة على مستوى ترسيم مستقبل العالم واتجاهاته.

الجلسة الأولى: الحالة الراهنة في العالم العربي واستراتيجيات تحقيق المصالحات

بحثت هذه الجلسة الحالة الراهنة في العالم العربي واستراتيجيات تحقيق المصالحات، وترأسها رئيس الوزراء الأسبق الدكتور عدنان بدران، حيث قدّم اللواء المتقاعد والخبير الاستراتيجي محمود إرديسات ورقة حول "التداعيات السياسية والأمنية لحالة الانقسام الراهنة في العالم العربي" ركّز فيها على أنّ العالم العربي يمرّ بأزمات بنيوية مركّبة، تلقي بظلالها على الأنظمة والشعوب، وتطال آثارها الجوانب السياسية والاجتماعية والأمنية على المستوى القطري القومي.

وأشار إرديسات إلى أبرز التداعيات والآثار السياسية الناجمة عن حالة الانقسام والخلاف على المستوى الوطني والقومي، ولخصّها في: انكفاء العمل العربي المشترك لأيّ قضية عربية مشتركة، وعلى رأس هذه القضايا القضية المركزية الفلسطينية؛ ممّا شكّل انحرافاً في البوصلة العربية في السياسة الخارجية. وازدياد حالة الاستقطاب في العالم العربي لتشمل الدول الإقليمية كتركيا وإيران، وحتى إسرائيل بطريقة سرية. وافتقاد الدول العربية أيّ تأثير في الإقليم أمام دول أخرى، واجتياح الاستقطاب المذهبي والإثني العديد من المجتمعات العربية على ضوء الاستقطابات البينية العربية والإقليمية. وافتقاد دولة مرجعية للعالم العربي تحافظ على الحد الأدنى من العمل العربي المشترك. وتغوّل الدول العظمى، وحتى الإقليمية على العالم العربي. وتراجع الحريات العامة، وتفرد الأنظمة باتخاذ القرار، وتراجع التنمية الاقتصادية والبشرية في معظم الدول العربية.

كما تناول الباحث أبرز التداعيات والآثار الأمنية "العامة والاجتماعية" الناجمة عن حالة الانقسام والخلاف على المستوى الوطني والقومي، ولخصها في: التدخل والتهديد الخارجي، الدولي والإقليمي، للدول العربية بحجة الحرب على الإرهاب وملاحقة الإرهابيين كما في حالة العراق وسوريا واليمن وغيرها. والقصف الإسرائيلي لأيّ أهداف ترى فيها الدولة العبرية تهديداً لأمنها حاضراً ومستقبلاً في جوارها العربي، مع تهيئة البيئة الدولية لمثل هذا العمل سياسياً وأخلاقياً. وتعزيز تواجد القوى العظمى والكبرى في العالم في كلّ دولة عربية من المحيط إلى الخليج عسكرياً وأمنياً. وعدم شعور بعض الدول العربية بالأمن من تدخل جوارها العربي عسكرياً في شؤونها، ومثال ذلك العراق وسوريا وليبيا واليمن وغيرها..

وخلص إرديسات في ورقته إلى بعض الآثار السياسية والأمنية المتوقعة لمستقبل العالم العربي، في حال استمرار الانقسام، مثل ازدياد الصراعات والخلافات البينية نحو مزيد من التجزئة والانتحار الذاتي، والتي يرى أنه لا مخرج لها إلاّ ببناء دولة المواطنة على أسس المشاركة والديمقراطية، وعندها ستكون الدولة بحكم مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية قادرةً على بناء العلاقات التكاملية مع جوارها العربي، وصولاً إلى منظومة عربية فاعلة قادرة على بلورة مشروع عربي في مواجهة المشروع الصهيوني أولاً، بوصفه يمثل الخطر الاستراتيجي

الأساسي الذي يواجهه العرب كدول فُطرية وقومية، ومشاريع الدول الإقليمية ثانيًا، ومواجهة التدخل الخارجي ثالثًا، كما أكد إرديسات على ضرورة بلورة مشروع عربي يتزايد فيه "الدور الشعبي"؛ مما يساعد على الخروج من هذا الانقسام الصعب على المستويين القريب والمتوسط، وفي صناعة مستقبل الأمة على المستوى البعيد.

الجلسة الثانية: آفاق المصالحات الوطنية في العالم العربي - دراسة حالات (١)

بحثت الجلسة الثانية آفاق المصالحات الوطنية في العالم العربي - دراسة حالات (١)، حيث ترأسها أمين عام منتدى الفكر العربي الدكتور محمد أبو حمور، وقدم فيها أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة الدكتور حسن نافعة، ورقةً حول "مبادرات المصالحة في مصر" ركزت على جذور وسمات الأزمة السياسية الراهنة في مصر، وأهم الأفكار التي تضمنتها ما يسمى "مبادرات المصالحة"، وحقيقة الأسباب التي أدت إلى فشل هذه المبادرات.

فحول جذور وسمات الأزمة السياسية الراهنة في مصر رأى نافعة أن الأزمة بدأت منذ اللحظة الأولى لاندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتعمقت مع مساراتها المتعرجة ومراحلها الانتقالية المضطربة، ومن ثم لا بد من فهم طبيعة وعمق هذه الأزمة في السياق السياسي الذي أفرزها. وحول مبادرات المصالحة صنّف نافعة هذه المبادرات، من حيث التوقيت، في مجموعتين الأولى طُرحت قبل فض اعتصامي رابعة والنهضة، والثانية طُرحت عقب الفض مباشرة أو توالى طرحه تبعًا على مدى الأعوام الخمس الماضية. وفي أسباب فشل مبادرات المصالحة رأى الباحث بأنّ المبادرات التي طُرحت لحلّ الأزمة السياسية في مصر لا تمتلك المقومات التي تكفل لها النجاح، إما لقصور من جانب من طرحوها في فهم طبيعة الأزمة، أو لعدم توافر الإرادة اللازمة لتجاوز الأزمة لدى أطرافها، وأنّ المؤسسة العسكرية وجماعة الإخوان المسلمين لا يبديان إلى الآن توجّهًا للمصالحة بمتطلباتها العامة الوطنية.

وخلص نافعة إلى أن الأزمة السياسية الراهنة في مصر هي نتاج أخطاء ارتكبتها الجميع، بما فيها القوى المدنية التي ترفع شعار الديمقراطية، غير أن المسؤولية الأكبر عن هذه الأخطاء، وإن بدرجات متفاوتة، تقع على عاتق كلّ من المؤسسة العسكرية المصرية وجماعة الإخوان المسلمين، بحكم مسؤوليتهما المباشرة عن إدارة شؤون الدولة والمجتمع خلال الفترة التي أعقبت اندلاع الثورة. كما خلص إلى أن الأزمة التي تواجه مصر حاليًا من الصعب تسويتها إلا إذا تسلّح كلّ طرف من أطرافها الثلاث (وهم التيار الإسلامي والمؤسسة العسكرية والنيابي المدني) بما يكفي من الشجاعة لممارسة النقد الذاتي، ومراجعة وتصحيح الأخطاء التي ارتكبت، والالتزام بعدم تكرارها في المستقبل.

وفي مداخلة رئيسية حول آفاق المصالحة الوطنية في مصر ذهب الكاتب والمفكر المصري الأستاذ فهمي هويدي إلى أنّ المشكلة التي تعاني منها الحالة المصرية، هي أن انتكاستها تؤدي إلى انتكاسات أخرى في العالم العربي، مؤكدًا على أن المشكلة في مصر لا تتمثل في العلاقة بين الدولة وجماعة الإخوان، وإنما في إطار أوسع

وهو علاقة الدولة مع الديمقراطية، وبالتالي فإنّ المصالحة المطلوبة هي بين السلطة والمجتمع وليس بين السلطة والإخوان، كما أشار إلى وجود جهودٍ هائلةٍ لِنَسف كل الأحلام التي عُقِّت على الربيع العربي.

كما أكّد هويدي أن المؤسسات المجتمعية في مصر تم تدميرها في عهد الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، وهو ما أدى إلى تجريد هذا البلد الكبير من كل حصاناته. ومن هنا ختم هويدي مداخلته بالدعوة الى استعادة المؤسسات المجتمعية كونها هي التي تحمي الدولة، كما دعا هذه المؤسسات إلى الدفاع بنفسها عن الديمقراطية لأنّ البديل عن ذلك هو الفوضى المجتمعية التي يُنْفَس فيها المجتمع عن غضبه بدلاً من اللجوء إلى الفعل السياسي وهو حالياً غير متاح.

وفي ورقة بعنوان آفاق المصالحة الوطنية في فلسطين، هدف أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح بنابلس الدكتور رائد نعيرات إلى التعرّف على إمكانيات تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية من خلال محددين أساسيين: الأول البيئة الإقليمية والدولية المؤثرة في مسار المصالحة الفلسطينية، والمحدد الثاني طبيعة المصالحة الفلسطينية المنشودة.

وخلص نعيرات في ورقته إلى مجموعة من الاستنتاجات، ومن أبرزها: إن دراسة طبيعة التغيرات التي طرأت على قوة ونفوذ مراكز القوة لدى "طرفي" الانقسام في السنوات الأخيرة تقود إلى أن ثمة حجم كبير من التغيرات غير المتكافئة تجاه إمكانية تحقيق المصالحة الفلسطينية في القريب، فبرغم أنّ أيّاً من الطرفين لم يستطع أن يحسم شبكة العلاقات الخارجية لنفسه، وأنّ كلّاً منهما يملك ما يحتاجه الآخر؛ إلا أنّ لِكُلَيْهِمَا ما يمنعه من المُضي قدماً باتجاه المصالحة؛ فحماس تشعر أنّ ما حققته في قطاع غزة ليس من السهل التنازل عنه، وفي الوقت نفسه فإن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية ونتيجة لما تتعرض له من ضغوط داخلية وتراجع في نفوذها، وكذلك ضعف خارجي ليس من السهل عليها أن تذهب في الوحدة مع حماس، لأن ذلك سيضعف من حجم التحديات التي تواجهها السلطة. منطقياً تزيد الوحدة من قوة الطرفين، ولكن واقعياً طالما أنّ السلطة الفلسطينية لم تغادر استراتيجية المفاوضات، فالوحدة الوطنية تعتبر عبئاً عليها. وأنّ حجم التغيير الذي شهده الإقليم غير كافٍ بأن يحسم ميزان القوة لأيّ طرف من الأطراف، صحيح أنّ السلطة الفلسطينية خسرت في السنوات الأخيرة من شبكة علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية، إلاّ أنّه كذلك لم تكن مكاسب حماس أكثر من تحسّن في مستوى العلاقات الإقليمية وبالذات مع مصر، علاوةً على ذلك فإنّ السياسة العامة في الإقليم ما زالت أضعف من أن تكون ضد السياسات الدولية تجاه القضية الفلسطينية.

كما خلص نعيرات إلى أن التغيير الذي شهدته السياسة الدولية ممثلاً بالإدارة الأمريكية الجديدة في عهد دونالد ترامب قد أضعف من المشروع السياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولكنه في الوقت نفسه يستهدف بأن يجعل حماس جزءاً من المشروع السياسي القائم على الحلول الإنسانية، وبالتالي نجد أن منطوق السياسة الأمريكية الحالية يهدف إلى تحقيق سياسة الاحتواء المزدوج لطرفي الانقسام، من خلال إدامة عمر الانقسام أولاً، والتحكم في قدرة الطرفين على التغيير. وأتينا وعلى الرغم من أهمية المصالحة الفلسطينية على الجزئيات للانتقال إلى الكليات، كون القيادات الفلسطينية لم تستطع أن تتفق على المشروع السياسي الموحد، إلاّ أنّ ذلك أصبح يعيق

تحقيق الوحدة الوطنية، فالوحدة الوطنية الشاملة تعني إشراك الكلّ الفلسطيني في المصالحة، ومن هنا تبرز أهمية وجود الإسناد الشعبي للمصالحة، بالإضافة إلى تقوية المؤسسات ممّا يجعلها قادرة على مواجهة التحديات وبأقلّ الأضرار.

وحول آفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية أيضًا، قدّم رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة الدكتور مخيمر أبو سعدة ورقةً ركّز فيها على أن المصالحة الوطنية لا تزال بعيدة المنال، فعلى الرغم من مرور أكثر من عشرة أعوام على الانقسام السياسي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، وتوقيع العديد من اتفاقيات المصالحة بدءًا من اتفاق مكة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وانتهاء باتفاق القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إلا أن المصالحة الفلسطينية لم تتم. وعزى أبو سعدة ذلك لعدة أسباب، منها: الخلاف الأيديولوجي بين حركتي فتح وحماس، فحركة فتح حركة وطنية علمانية، بينما حركة حماس حركة إسلامية، وحركة فتح تتبنى المفاوضات السياسية والمقاومة الشعبية السلمية والأدوات القانونية والدبلوماسية للوصول إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، بينما توظف حركة حماس المقاومة المسلحة وكل الأدوات الأخرى، ولا تؤمن بأن المفاوضات السلمية يمكن أن تحقق الأهداف الوطنية الفلسطينية، ولا تزال كل منهما تتمسك بخياراتها النضالية دون احترام لخيارات الطرف الآخر. إلى جانب توظيف كل من حركتي فتح وحماس للظروف الإقليمية والدولية لإحراز نقاط ضد الأخرى، فكل طرف يحاول توظيف التغيرات الإقليمية والاستقواء ببعض الأطراف الإقليمية على بعضهما، وتتقدم وتتراجع حوارات المصالحة وفقًا لهذه الظروف الإقليمية والدولية. وأخيرًا، رأى أبو سعدة أنّ كلا الحركتين تنظران إلى المصالحة من منظور مصالحها، وليس بمنظور المصلحة الوطنية المشتركة.

وحلّص أبو سعدة أنه لا بد من مراجعة وفهم أسباب الانقسام حتى يمكن إحراز تقدم واختراق في حوارات المصالحة الفلسطينية، وبدون ذلك سوف تستمر حركتا فتح وحماس في إدارة الانقسام كبديل عن إيجاد الحلول العملية والواقعية لإنهاء وتحقيق المصالحة الوطنية، كما لا بد من إبعاد المؤثرات الإقليمية وتبديد المخاوف بإجراءات بناء الثقة مع حفظ مصالح الطرفين، بالإضافة إلى تجديد شرعية المؤسسات السياسية الفلسطينية، بتوافق وطني وشرعية شعبية انتخابية.

وفي مداخلة رئيسية حول المصالحة الوطنية الفلسطينية قدّمها الكاتب والمحلل السياسي ورئيس تحرير صحيفة السبيل الأستاذ عاطف الجولاني، أكد فيها أنّ الانقسام الفلسطيني ناتج عن تنافس سياسي وليس عن اختلاف عقديّ أو مذهبي، وأنّ المعوّق الأساسي أمام المصالحة الفلسطينية هو معوّق ذاتي، كما ناقش الشروخ الاجتماعية والنفسية العميقة التي تسبب بها الانقسام، إضافة إلى التأثير سلبيًا على مكانة القضية الفلسطينية إقليميًا ودوليًا، وتوفير مبرر لتراجع دعم الشعب الفلسطيني، واستنزاف الجهد الوطني في مواجهات داخلية أشغلته عن مواجهة مخططات الاحتلال وإجراءاته التي استهدفت القضية الفلسطينية، كمشروع صفقة القرن وقانون قومية الدولة ومحاولة شطب وكالة الأونروا لتشغيل اللاجئين.

وعلى صعيد المعوقات التي تعترض طريق المصالحة أكد الجولاني أن غياب الثقة، وضعف الجدية لدى الأطراف الرئيسية لحالة الانقسام تشكّل العائق الأبرز، كما أنّ معارضة كل من إسرائيل وأمريكا لجهود المصالحة دورًا

مؤثراً في إفشال جهود إنهاء الانقسام الفلسطيني، وشكّل غياب الدور الرسمي العربي الفاعل وضعف دور القوى والفصائل والنخب الفلسطينية عاملاً معوّقاً إضافياً.

ورأى الجولاني أن جهود تحقيق المصالحة تراوح بين ثلاثة سيناريوهات على النحو التالي: أولها سيناريو استمرار الأزمة وإدامة حالة الانقسام السياسي بين السلطة وحماس والانقسام الجغرافي بين الضفة وقطاع غزة، ما يعني استمرار التدايعات الخطيرة القائمة حالياً على القضية الفلسطينية، وعلى أوضاع الشعب الفلسطيني. وثانيها سيناريو فشل المصالحة وترسيم التقسيم المؤقت وتحويله إلى انفصال دائم طويل الأمد بحكم الأمر الواقع، قد يتم ترسيمه قانونياً وسياسياً. وثالثها سيناريو نجاح المصالحة وتجاوز الانقسام، والوصول إلى اتفاق سياسي بين الأطراف المتنازعة حول القضايا الخلافية، ما يؤدي إلى طيّ صفحة الانقسام وتحقيق التوافق الداخلي، وفتح المجال لبناء المشروع الوطني، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وتعزيز قدرة الفلسطينيين على مواجهة مخططات الاحتلال، والإسهام في تحقيق الاستقرار والخروج من حالة الفوضى في الإقليم.

وبقراءة المعطيات الراهنة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في سيناريوهات مستقبل أزمة الانقسام، خلص الجولاني إلى أنها تقلل من فرص اندفاع الأمور في الساحة الفلسطينية نحو سيناريو الانفصال وتكريس التقسيم السياسي والجغرافي بين الضفة والقطاع، وأشار إلى أن ثمة متغيرات مهمة تحسّن من فرص تحقيق المصالحة، أهمها: التغيرات الإيجابية التي طرأت على الموقف المصري باتجاه التوازن والرغبة في تحقيق المصالحة وتجاوز الأزمة مع حماس، وتطور موقف العديد من الفصائل الفلسطينية باتجاه الرغبة بالخروج من حالة السلبية ولعب دور مؤثر في إنجاز المصالحة، والمتغير المهم الثالث يتمثل في مسيرات العودة التي دفعت الجانبين الإسرائيلي والأمريكي إلى إعادة النظر في موقفهما من الوضع في قطاع غزة.

ومع ذلك خلص الجولاني إلى أن سيناريو جمود الوضع الراهن يظل قائماً، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة بذل جهود أكبر لتشجيع أطراف الانقسام على إنهاءه وطي صفحته ووضع حدّ لتداعياته الخطيرة على القضية الفلسطينية وعلى الوضع العربي. ويقترح الباحث في نهاية المداخلة عدداً من المقترحات التي تخدم تحقيق المصالحة وهي: بلورة موقف رسمي عربي موحد يؤكد على ضرورة تحقيق الوحدة الفلسطينية، ويدعم الجهود المصرية لتحقيق المصالحة وإنهاء الانقسام، ودراسة إمكانية طرح مبادرة تطرح التصور العربي للخروج من الأزمة. وتفعيل دور الهيئات الشعبية والنخب السياسية الفلسطينية والعربية لبذل أقصى جهد متاح للدفع باتجاه تحقيق المصالحة الفلسطينية التي يمكن أن تشكل مدخلاً مهماً لإنجاز مصالحات عربية أخرى. والدعوة لممارسة ضغط فلسطيني شعبي لتحقيق المصالحة، وتفعيل دور القوى والفصائل الفلسطينية في مواجهة الانقسام، والتأكيد على أهمية تمسكها بمبادرتها التي أعلنتها لتحقيق المصالحة.

الجلسة الثالثة: آفاق المصالحات الوطنية في العالم العربي - دراسة حالات (٢)

بحثت الجلسة الثالثة آفاق المصالحات الوطنية في العالم العربي - دراسة حالات (٢)، والتي ترأسها د. موسى بريزات المفوض العام لحقوق الإنسان - الأردن، حيث تناولت الورقة الأولى من الجلسة آفاق المصالحة

الوطنية في سوريا والتي قدمها الدكتور عمار قحف المدير التنفيذي لمركز عمران للدراسات الاستراتيجية. حيث اعتبر قحف أنّ "المصالحة الوطنية" الشاملة، تعدّ هدفًا وطنيًا يدعم الاستقرار المحلي، والفاعلية الخارجية، ودافعًا رئيسًا تجاه عمليات بناء وإعمار شاملة، مشيرًا إلى أنّ سياقات المشهد السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، جعلت مفهوم المصالحة مرتبطًا ببيئة سياسية، تتسم بالقلق النسبي، بحكم تضارب المحددات الناظمة لها، وعدم إنجاز المخرج السياسي للحل الشامل.

وأضاف قحف أنّه للوصول إلى مصالحة شاملة، لا بُدّ من إدراك أنّ الأزمة حوّلت الواقع السوري وأُسسه السياسية والاجتماعية، ممّا يفرض صعوبة العودة للوضع السابق، وإنما البناء وفق نتائج الأزمة، وأنّ المصالحة ستكون بين مكونات الشعب السوري أيّ بين حاضنة النظام وحاضنة المعارضة، كما لا بُدّ من استقراء المستندات العربية والدولية المؤثرة في العملية السياسية، وتصوّراتها تجاه المصالحة، وتحليل فرص تحقيقها للاستقرار في سورية، والأخذ بعين الاعتبار أنّ للفاعل الروسي الذي دخل ميدانيًا في عام ٢٠١٥، تصوّراته ورؤاه التي يفرضها على الأرض، حتى بات مُتسيّدًا للمشهد السوري لدرجة كبيرة.

وأكد الباحث أنّ التعرّف في إنشاء بيئات آمنة لصالح حلول صفرية، تُعيد المشهد إلى ما قبل آذار/ مارس ٢٠١١، سيُساهم في إعادة تأجيج أسباب الرفض المجتمعيّ؛ ممّا يجعل ديناميات الاستقرار في سورية مُعطّلة وإنّ بدت مؤشرات هدوء وتسكين. فتجاوز الاستحقاقات السياسية في سورية وفق رؤية النظام وحلفائه، هو قفز على مسببات الصراع؛ ولذلك ينبغي على كافة الأطراف المؤثرة في سورية، الدّفع باتجاه أطر وسياسات داعمة لمناخات المصالحة الحقيقية، وما تُمليه من استحقاقات. ويقصدُ بها هنا: الأطراف الإقليمية بحُكم تداخل أمنها القوميّ مع الأمن المحليّ، والأطراف الدولية التي تسعى إلى حل شامل يؤسّس لنظام أمنٍ إقليميّ متماسك.

وخلُص قحف في ورقته أنّ الحلّ يبدأ في تمكين أدوات ومراكز الحكم المحليّ دستوريًا وقانونيًا؛ لخلق الأرضية اللازمة للمصالحة الشاملة، ولمنع التقسيم الدولي لسوريا كما يُطرح في بعض الدوائر. وضمن الدول المتواجدة على الأرض السورية، كفيلاً إلى درجة كبيرة بالدّفع نحو مرحلة بناء السلام واستدامته. كما توقّع الباحث أنّ تركيز خطة التفاوض نحو تثبيت وتمكين المجالس المحلية، سيسمح بتثبيت مناطق خفض التصعيد كإطار حكمٍ مدنيّ برعاية دولية، لا باعتبارها مناطق عسكريّة وحسب، بل يمكن أن تكون نموذجًا لبداية الحل في إعادة بناء مؤسسات الدولة. ثمّ بناء تفاهات عابرة لهذه المناطق تمهيدًا لإعادة الدمج ضمن تفاهمٍ لتقاسم السلطات، وليس فقط عبر تطعيم الحكومة المركزية كما يجري الحديث عنه في المسار الحاليّ.

وفي مداخلة رئيسة قدمها اللواء المتقاعد والخبير العسكري والاستراتيجي الدكتور فايز الدويري تناول فيها ما يطلق عليه "المصالحات الميدانية" والتي أفضت إلى إخلاء مناطق ومدن معينة في سوريا، وخروج مسلحين منها إلى مناطق أخرى داخل البلاد أو خارجها، وذلك انطلاقًا من مفهوم "المصالحة الوطنية"، وأنماط المصالحات الوطنية التي عُرفت في مختلف الدول وآلياتها، توضح الورقة الإشكاليات الأساسية في تجربة "المصالحات" السورية حتى اليوم، وهي: رؤية النظام المنطلقة من مسلمات أيولوجية مثل شعار "الدولة لا تصالح"، وافتقاد المصالحات لإطار سياسي ومجتمعي ودولي واضح، وانحيازها للسلطة الحاكمة على الأغلب.

وبذلك عرّف الدويري "المصالحات السورية" بأنها عمليّات تفاوضية واتفاقات إخلاء محلّيّة تتم في مناطق معينة بين ممثّلين عن كلّ من النظام والمجتمعات المحليّة، وبوصفها انعكاساً لحجم الكارثة التي عاشتها بلدات وقرى في محافظات حمص وحماة وحلب ودمشق وريفها ودرعا واللاذقية. كما تطرق إلى المخاطر المترتبة على هذا النوع من المصالحات؛ ومنها: تحوّلها إلى نموذج مقبول للحلّ في سورية، وإحداث تغيير ديموغرافي مقصود، وإضعاف الموقف التفاوضي للمعارضة وتكريس واقع الحكم القائم بلا إصلاح حقيقي، وتجنيّد الشباب السوري في الجيش بصورته الحاليّة.

وخلص الدويري إلى أنّ ما يجري في سوريا حالياً لا يمكن اعتباره مصالحة وفق ما هو متعارف عليه في التجارب العالميّة المماثلة عبر التاريخ، وأنها تقوم على قاعدة رفع القصف والتكثيف عن المناطق التي تجري المصالحة فيها مقابل إعادة خضوعها للسلطة الحاكمة، ويرى الباحث تجارب حوالي ثلاثين دولة على مستوى العالم اعتمدت أسلوب المصالحات كخطوة على طريق الخروج من أزمتها، حيث يتبين أنّ العملية أعقد بكثير مما يتمّ التعاطي معها في سورية، وذلك لتضمنها طيفاً واسعاً من الإجراءات القانونيّة والسياسيّة تتحوّل معها إلى عملية استراتيجية وليست مجرد تكتيكات آنيّة، أو يتعامل معها بوصفها عملية تجري بين غالب ومغلوب.

وخلص الدويري بالقول أنّ أيّ مصالحة لا تتطوي على الاعتراف بحق الضحايا وردّ الاعتبار لهم وضمن عدم تكرار الفواجع بحقهم، وما لم تتضمن إحالة واضحة للمسؤوليات، وما لم تكن ضمن سياق استراتيجي يهدف إلى الانتقال إلى مرحلة مختلفة، هي مجرد عمليات خداع للنفس لن يكون لها "شرعية" كما أنها لا تدوم طويلاً، ولا تشكل مدخلاً للاستقرار والسلم الأهلي.

وقدّم الورقة الثانية في الجلسة حول آفاق المصالحة الوطنيّة في العراق أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة بغداد الدكتور عبد السلام بغدادي، تناول فيها الحالة العراقيّة القائمة، مشيراً إلى أنّ العراق قد عانى من أزمت عديدة على صعيد الاندماج أو الوحدة الوطنيّة، منذ تأسيسه عام ١٩٢١، وحتى الآن.

وأكد بغدادي أنّ هذه الأزمت لم تصل إلى حدّ الصراع والافتتال قبل عام ٢٠٠٣، إلا في حالات محدودة، تمثلت إما بالصراع على السلطة عام ١٩٤١، وانقلاب ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، والأحداث المتعلّقة باستلام وتسليم السلطة عام ١٩٧٩، وكذلك الأمر بالنسبة للصراع بين الحكومات المتعاقبة والحركات الكرديّة المسلحة. ثم انتقل الدكتور بغدادي للحديث عن مرحلة احتلال القوات الأمريكيّة للعراق عام ٢٠٠٣ وتحوّل الوضع فيه إلى ما يشبه الحرب الأهليّة، لاسيما خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨. ثم تطرّق بغدادي إلى السنوات ٢٠١٤-٢٠١٧ التي شهدت احتلال تنظيم "داعش" لمحافظة ومدن كثيرة في شمال وغرب العراق، حيث أدّت المواجهة مع هذا التنظيم إلى تدمير مدن كاملة لا سيما الموصل ثاني أكبر مدينة في العراق بالقصف الجوي والمدفعي والصاروخي بحجة القضاء على "داعش".

وخلص بغدادي إلى أنّ الأحداث التي مرّ بها العراق أدت إلى تخريب النسيج الاجتماعي وتعميم حالات الاحتقان الطائفي والعنصري بين شرائح المجتمع المختلفة، وأنّ العامل الخارجيّ لعب دوراً أساسياً في إثارة الانقسام بين المكوّنات؛ وعليه فإن تحقيق المصالحة يتطلب حلولاً بنيوية وليس معالجات آنيّة أو ترقيعيّة، وهو الأمر الذي

لم يتوفر حتى اللحظة. وهنا تقع المسؤولية، حسب بغداددي، على عاتق المؤسسة السياسية الرسمية لإيجاد مخرج لهذا الاحتقان وإنهاء معاناة المجتمع، وأن المواطن مطالب هو الآخر بالعمل على رصّ الصف والاندماج مع أخيه في الوطن، حتى المختلف عنه في الدين أو المذهب أو القومية أو الفكر السياسي.

كما أكد بغداددي في نهاية مداخلته على أنّ نمة تحسّن في الوضع الحالي بجهود المجتمع المدني (مثل جمعية الأمل ومركز البيان)، وأنّ المصالحة تتطلب إصلاحات شاملة على صعيد إعادة بناء المؤسسات الحكومية بما يضمن إعادة كتابة الدستور بما يتلائم وبناء دولة مدنية ديمقراطية يتساوى فيها الجميع، وإيجاد حلّ ناجع لآفة الفساد المالي في مؤسسات الدولة، والشروع ببناء المدن المدمرة وإعادة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، والاتفاق على عقد اجتماعي سياسي جديد يؤسس لتسوية تاريخية تضمن تعايش العراقيين دون خوف من الماضي، أو قلق على المستقبل.

أما الورقة الثالثة التي تناولت أيضاً آفاق المصالحة الوطنية في العراق فقدمها أستاذ العلوم السياسية سعد ناجي جواد، ووصف فيها واقع محاولات المصالحة الوطنية في العراق ومتطلّباتها، وسياقها الإقليمي والدولي، وآفاقها المستقبلية، ومن ثمّ أهمّ السبل والاستراتيجيات الفاعلة لضمان نجاحها.

وفي هذا السياق ركّز جواد على مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق وتبعاته، حيث أشار إلى أنّ الاحتلال مثّل كارثة إقليمية ودولية بكل المقاييس والأعراف، وبدا واضحاً وجود هدفٍ أمريكيّ-إسرائيليّ يتمثّل بإنهاء وجود العراق كدولة وكيان. ثمّ انتقل الباحث إلى عرض محاولات المصالحة الوطنية في العراق، ومتطلبات تحقيقها، حيث أشار الباحث إلى أنّ أول من بدأ الحديث عن "مصالحةٍ وطنيةٍ" بعد فوضى الاحتلال وكوارثه، كانت أطرافاً خارجيّة. وعلى هذا الأساس تمّ عقد مؤتمراتٍ لهذه المصالحة في القاهرة برعاية الجامعة العربية، وفي تركيا وقطر الأردن والسعودية والكويت والإمارات. وأكّد الباحث أن المقصود من كلّ هذه النشاطات والتحركات هو المصالحة بين الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية من جهة، والأطراف والأحزاب التي استبعدت من المشاركة في العملية من جهة أخرى، وليس المصالحة المجتمعية ورأب الصدع. ومع ذلك؛ فلم تحقّق هذه الدّعوات المطلوب منها.

وخلص جواد إلى عددٍ من الشروط التي تجعل المصالحة الوطنية صادقةً حقيقيةً، أهمّها: أن تبدي الحكومة رغبة جادة للعمل على ترتيب مصالحة عامة وشاملة، ولا تستثني أحداً منها. وأن تتبنّى هذه الفكرة جهات مجتمعية فاعلة ومؤثرة، ومؤمنة بضرورتها، وأن تشارك فيها الأحزاب السياسية على أساس وطني بعيد عن التحريض الطائفي والعنصري والشخصي. وأن يتم شرح وتعريف معنى المصالحة، وما المراد منها. وأن تُشرك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدوليّة العاملة في العراق في هذه العملية.

كما خلص جواد إلى أنّ السبل والاستراتيجيات الفاعلة في ضمان نجاح تحقيق المصالحة الوطنية، تكمن في عددٍ من الخطوات والمقترحات، أبرزها: تعديل الدستور العراقي الحالي، وتنقيته من كلّ المواد والعبارات التي تتضمن إشارات طائفية أو تحريضية، أو تحابي فنة على أخرى، وكلّ ما يمكن أن يُسهّل عملية تفتيت العراق. وحصر السلاح بيد الدولة "الشرطة والجيش"، وإنهاء وجود الميليشيات المسلّحة التابعة للأحزاب السياسية الطائفية

والعرقية، والتي تتحكّم فيها جهات خارجيّة. والعمل على إغلاق كل المحطّات الفضائية ذات الصبغة الطائفية والعنصرية، وكذلك الصّحف والإذاعات المحليّة والخارجيّة التي تبثّ سموم التّفرقة والتباعد والشحن الطائفيّ والعرقّي بين أبناء العراق. وتفعيل القوانين التي تحارب كلّ ظواهر التفرقة الطائفية والعنصرية والمذهبية، وأن تفرض الدولة العقوبات على كل من يثبت أنه قام بعملٍ أو أدلى بتصريحٍ أو كتب مادّةً تثير النّعرات الطائفية والعنصرية والدينيّة والعرقية. وتكثيف المشاركة الشعبية في حملات مكافحة كلّ ما يؤدّي إلى شقّ الصفّ الوطنيّ، وتقع المسؤولية الأكبر والحقيقيّة في هذه الخطوة على الشعب العراقي، وخاصّةً منظمّاته المهنيّة "النّقابات"، وجمعياته الثقافية، وجامعاته ونواديّه الاجتماعيّة. ووضع الخطط التنمويّة التي تضمن إقامة المشاريع التي توفر الخدمات للعراقيين، وتوفّر العمل للأعداد الهائلة من العاطلين. وإبعاد النظام التعليمي عن التأثيرات الطائفية أو القوميّة، وإعادة النظر فيه وفي المناهج التي تدرس فيه.

وفي مداخلة رئيسية حول آفاق المصالحة الوطنية العراقية قدّمها أستاذ الإعلام والدبلوماسية الأسبق صباح ياسين ناقش فيها مفهوم المصالحة ودلالاته ومتعلقاته وأبعادها الاجتماعية والسياسية والقانونية، بالإضافة إلى محورين، أولهما حول خصوصية العراق، وثانيهما حول ثقافة المصالحة.

ففي المحور الاول تحدّث ياسين عن حالة العراق اليوم والدعوات إلى إنجاز مشروع وطني للمصالحة بين القوى السياسية والمجتمعية، وللخروج من هذه الحالة، وفي المحور الثاني رأى ياسين أن المصالحة تأخذ في العراق بعداً وطنياً وأخلاقياً في ذات الوقت، إذ هي في جوهرها تتشكّل من معطى المواطنة والمسؤولية في التعبير عن العيش المشترك.

ولفت الباحث النظر إلى أن الحديث عن المصالحة المجتمعية في العراق يُفسّر من قِبَل القوى المهيمنة على السلطة باعتباره محاولة لانتزاع السلطة وتقويض هيمنة القوى الطائفية على الحكم، وأنّ هذه المطالبة سوف تقوّض العملية السياسية القائمة.

وخلص ياسين إلى أنّه لا بد من الحديث عن إعادة بناء مبادئ وطنية عادلة لمصالحة مجتمعية شاملة تُسهم في إعادة ترميم النسيج الاجتماعي ومساندة جهود البناء والإعمار، مؤكداً على أن المصالحة تحتاج إلى تنازلات وتوافقات، وليس إلى السعي وراء المكاسب، كما تحتاج إلى الشجاعة والإرادة الواعية لكلّ القوى السياسية والاجتماعية في ظلّ الظروف البالغة التعقيد في العراق، ومشاكل تدني الخدمات الصحية والبيئية والماء الصالح للشرب والكهرباء، وارتفاع نسبة البطالة وانتشار الفساد والرشوة، وضعف أداء المؤسسات التربوية، وهيمنة القوى المسلحة التابعة للأحزاب المشاركة في السلطة (المليشيات المسلحة) على الشارع.

الجلسة الرابعة: آفاق المصالحات القومية في العالم العربي - دراسة حالات

بحثت هذه الجلسة والتي أدارها الرئيس السابق لكتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي البرلمانية الأستاذ حمزة منصور آفاق المصالحات القومية في العالم العربي، فتناولت الورقة الأولى للجلسة التي قدمها الأمين العام

المساعد للحزب العربي الديمقراطي الأردني الأستاذ محمد البشير آفاق المصالحة بين التيارات والقوى السياسية العربية (القومية- الإسلامية- اليسارية- الوطنية) ثلاث محاور، أولها بعنوان الثوابت المشتركة، بينما تناول الثاني الربيع العربي وآفاق المصالحة، وركز الأخير على تجارب عربية في المصالحة.

وركّز البشير على الثوابت المشتركة بين التيارات السياسية، والتي من شأنها أن تشكل قواسم مشتركة بين جميع التيارات السياسية العربية، القومية والإسلامية واليسارية والوطنية، وهي: وحدة الأمة، والانتماء للأمة العربية، والسيادة والاستقلال، والعدوّ الواحد، والمقاومة كنهج. كما تناول مرحلة الربيع العربي ومجرياتها وتأثيرها على تأجيج الخلاف بين التيارات السياسية العربية، وكيف أثر تحوّل بعض الحركات السلمية العربية إلى حرب أهلية دامية في تفاقم الخلافات في الساحة العربية على خلفيات فكرية ومذهبية وطائفية فضلاً عن السياسية.

كما أكدّ البشير في نهاية ورقته أن القوى السياسية العربية جميعاً تدعو إلى الاعتراف ببعضها وبشركائها في الوطن، وعندما تسأل من هو الآخر فإنك تجد إجابات متعدّدة، لا تعكس حقيقة إيمان هذه القوى المشاركة في صياغة البرامج أو القرارات التنفيذية المتعلّقة بها بأنّها فعلاً تعترف بالآخر، وأنّ مصالحة حقيقية تشمل قواعد هذه القوى من خلال مراجعة جريئة للممارسة التاريخية الصائبة أو الخاطئة لها قد يساهم في تحقيق مصالحات تجعل من مواجهة أعداء الأمة حقيقة قائمة وقادرة على تغيير قواعد اللعبة التي تدفع امتنا ثمناً باهظاً لغيابها.

وخلص البشير إلى عدد من التوصيات التي قد تسهم في إيجاد حالة تصالحية عربية ومنها: الاعتراف من قبل الأحزاب والنقابات والجمعيات كأدوات للقوى الإسلامية والقومية واليسارية والوطنية بزوايا وأبعاد الرؤى المختلفة بينها، ودعوتها لتحمل المسؤولية الوطنية، وانتهاج الوسائل الديمقراطية في أدبيات القوى السياسية العربية، ودعم المبادرات الفردية واستيعابها بما يخدم وحدة الأدوات السياسية المختلفة، وخلق شراكة سياسيّة قادرة على رفع معنويات أبناء الأمة واستقطابهم للانخراط في العمل المنظم من جهة، وفي دعم ترشيحهم وانتخابهم في الانتخابات البرلمانية أو المهنية أو غيرها كمدخل هام لأحداث إصلاحات سياسيّة على صعيد السلّطة التشريعيّة والسياسيّة من جهة أخرى.

فيما قدم أستاذ الشرف في التاريخ الحديث بالجامعة الأردنية الدكتور علي محافظة ورقة حول أزمة المحاور العربية وآفاق المصالحة بينها تناول فيها الظروف السياسية العربية منذ عام ١٩٩٠، وكيف ساهمت هذه الظروف في انهيار حالة التضامن العربي، وما ترتب عليها من تبلور حالة الانقسام العربي إلى محورين تحت مسمّي "الاعتدال" و"المقاومة والممانعة".

وعرّج محافظة على انتفاضات الربيع العربي وما ترتب عليها من ثورات مضادّة وتحوّل بعضها إلى صراعات مسلحة حفّزت الدول الكبرى على التدخل المباشر في البلاد العربية والعودة بجيوشها تحت ذريعة محاربة الارهاب.

وطرح الباحث ثلاث سيناريوهات لمستقبل محوري "الاعتدال" و"الممانعة"، أولها استمرار المشهد الراهن خلال العقد الزمني القادم ٢٠١٨- ٢٠٢٨. والثاني نقيض المشهد الأول؛ إذ قد ينجح محور الممانعة بمساعدة روسيا وإيران بتحقيق أهدافه. أمّا الثالث فيختلف عن المشهدين السابقين، إذ قد ينشأ كتل عربي جديد يضم سورية ومصر

وتونس والجزائر والعراق، يعيد التضامن العربي إلى ألقه، ويضطر محور "الاعتدال" إلى الانضمام إلى هذا التكتل. وقد يسفر التفاهم الروسي- الأمريكي عن إيقاف الحرب في اليمن، وعودة اليمن إلى وحدته ودوره في التضامن العربي.

وخلص محافظة إلى أن تحقيق السيناريو الثالث يقتضي عددًا من المتطلبات، وأهمها: تفاهم روسي- أمريكي واتفاق على حلّ الأزمة السورية. وقيام تحرك شعبي عام مماثل للانتفاضات الشعبية التي انطلقت سنة ٢٠١١ يسعى إلى تغيير الواقع الحالي، ويطالب بالمشاركة الشعبية في الحكم، وإصلاح الاقتصاد الوطني، والتصدي للبطالة والفقر وتدني مستوى التعليم في الوطن العربي في مراحلها المختلفة. وتغيير في مواقف الأطراف العربية الرئيسية من الأزمة العربية الراهنة، وخصوصًا الدول العربية المؤثرة. والتوصل إلى مصالحة شيعية- سنية حقيقية تعيد للعراق وحدته الوطنية، وتحرره من التدخل الإيراني والأمريكي في شؤونه الداخلية. وعودة كلّ من سورية ومصر إلى الساحة العربية ولدورها في إحياء التضامن العربي على الصعيدين الإقليمي والدولي، ودعم القضية الفلسطينية، ومساندة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر من الاحتلال الإسرائيلي.

وحملت الورقة الثالثة عنوان "الأزمة الخليجية: آفاق المصالحة" قدمها الفريق المتقاعد والخبير العسكري والاستراتيجي الدكتور قاصد محمود، واعتبر فيها أن الأزمة الخليجية الحالية هي الأخطر في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، والتي قد تؤدي إلى نهاية هذه التجربة العربية، وغياب أفق التعاون والتنسيق العربي الذي يؤدي إلى بلورة سياسات توحد الموقف وتؤسس لفكر العمل العربي المشترك.

وأكد محمود أن الأزمة تركت آثاراً اجتماعية واقتصادية وأمنية سلبية، حيث انعكس الخلاف السياسي على مجمل السياسات، فكانت المقاطعة ثم الحصار ووقف الاستثمارات ومنع التواصل الاجتماعي وزيادة حدّة الشقاق والعداء وإشعال الحرب الإعلامية التي حولت المنطقة إلى ما يشبه ساحة مواجهة وعداء ومقدمات لحرب يخشى الجميع اندلاعها.

وبيّن محمود بأن السعودية والإمارات والبحرين ومصر وضعت شروطاً للمصالحة واعتبرت تنفيذها بالكامل بداية لانتهاء الأزمة، إلا أن دولة قطر لم تقبل بتلك الشروط التي اعتبرتها اعتداء على سيادتها، وطرحت خيار الحوار والإجراءات المقابلة وعدم المساس بالسيادة والأوضاع الداخلية كآلية للحل وبوابة للخروج من مربع التأزيم إلى آفاق الحل، ويمكن لأي جهد آخر أن يعزز هذه المبادرة.

كما اعتبر محمود مجلس التعاون الخليجي الأكثر ملاءمة وقدرة على حل الأزمة، وتبقى مبادرة أمير الكويت القائمة على مبادئ هذا المجلس المبادرة الوحيدة المطروحة حتى الآن لحل الأزمة. كما أن استمرار الأزمة وعدم حلها سيبقي السيناريوهات المستقبلية مفتوحة، وقد تشهد تطورات خطيرة تهدد الأمن العربي والإقليمي وتخدم مصالح دول الإقليم الرئيسية صاحبة المشاريع المعلنة والتي تأتي على حساب المصالح العربية بما فيها المصالح الخليجية، كما اعتبر المصالحة الخليجية، ولو على مراحل، مطلبًا مهمًا وعملاً فاعلاً في تشجيع بقية المصالحات العربية ودعمها.

وأوصى قاصد في نهاية ورقته النظام العربي بضرورة العودة إلى رشده ووعيه لحركة الأحداث التي تعتبره مسرحاً لتفاسم النفوذ والمكاسب، وأن يتم أولاً استعادة الحضور العربي لحلّ جميع المشاكل والأزمات العربية البينية، تمهيداً لتطوير مشروع عربي متكامل يخدم مصالح وأهداف الشعوب العربية في التكافل والتعاون وربما الاتحاد.

الجلسة الخامسة: رؤية العالم العربي بين عهدين: الانقسام والمصالحات

بحثت الجلسة الخامسة للندوة بعنوان "رؤية العالم العربي بين عهدين: الانقسام والمصالحات" وأدارها أستاذ العلوم السياسية الدكتور أحمد سعيد نوفل، وتضمنت هذه الجلسة ورقة بعنوان رؤية العالم العربي بين عهدين: الانقسام والمصالحات (١) قدمها وزير الخارجية السوداني الأسبق د. مصطفى عثمان وعرض فيها ملخصاً للانقسامات السياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة العربية في صورتها العامة، مشيراً إلى أن الأمر تجاوز مجرد الانقسام السياسي والاختلاف في وجهات النظر إلى شكل لا يقتصر فقط على العلاقات بين الدول، بل تعداه إلى ألوان وأشكال من الانقسام داخل الدولة الواحدة والمجتمع الواحد.

وأشار عثمان إلى معوقات كثيرة تحول دون تحقيق المصالحات، أهمها انعدام الإرادة، والرغبة في التفرّد بالرأي، والانتصار للنفس على المستويين السياسي والاجتماعي. وما نتج عن ذلك من ضعف في الإيمان وسط الشعوب وبعض الساسة بالمؤسسات والروابط الإقليمية، بما فيها مؤسسات تاريخية كمجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية. بالإضافة إلى بروز ظاهرة العداء الحادّ بين التيارات الفكرية والسياسية، مثل العداء بين التيار الإسلامي والتيار العلماني، الذي يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم.

وخلص عثمان إلى عددٍ من النتائج، أولها: أن الوضع الحالي صعب ودقيق، ولكن لا مفر من محاولة إصلاحه قبل فوات الأوان، وفق هدف بعيد المدى، هو التسامي عن الحدود المصنوعة، وصولاً إلى وحدة سياسية شاملة، أو إلى تكامل اقتصادي وأمني على غرار تجربة الاتحاد الأوروبي. وأنه ليس ثمة حلول كثيرة أمام معضلة الانقسام الثقافي، غير العمل على راب التصدّعات بضروب من المساومة الثقافية، بما من شأنه أن يعيد عوامل الاستقرار الأهلي، ويداوي الجروح والندوب بين مختلف نخب القوى الفكرية والسياسية العربية. ثم وأنه يجب أن لا يكون هناك خلاف حول ضرورة الإصلاح السياسي وصولاً إلى ديمقراطية مرضية، سواء على الطريقة الغربية، أو حسب أي شكل آخر مناسب من أشكال التوافق والمشاركة السياسية التي تقود إلى حكم رشيد ومنفتح.

وثانيها أن الحلول لهذه المشكلات بين كل دولة وأخرى، وأن النموذج المتبع في إحدى الدول قد لا يصلح في دول أخرى، فليست الحركات الإسلامية واحدة في مسارها وفكرها وإيمانها بالعنف مثلاً كطريقة للتغيير، وفي ذات الوقت فليس كل أنصار الاتجاه الليبرالي من المعادين للدين، بل إن منهم من قدم خدمات جليلة للمشروع الإسلامي رغم كونه مختلفاً مع الإسلاميين التقليديين اختلافاً جذرياً.

وثالثها أنه بعد الانتهاء من مرحلة الانقسام العربي، ولتثبيت هذه المرحلة ومرحلة المصالحة، لا بد من إبرام تحالف إقليمي رسمي وشعبي، يقضي على الفتنة الطائفية وخاصة السنية- الشيعية، وينهي المواجهة الخليجية-

الإيرانية، ويضع أساساً للحلّ السياسي، ينهي الحرب في سوريا واليمن وليبيا، ويعمل على إبرام "معاهدة أمنية: عربية- إيرانية- تركية" للتعايش السلمي، واحترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاتفاق على ثلاثة أمور، هي: القضية الفلسطينية والشروط العادلة لحلّها، وبرنامج للتكامل الإقليمي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، والاتفاق على نهج متوازن للعلاقات مع الدول والكتل الكبرى بلا عداة ولا تبعية.

فيما حملت الورقة الثانية عنوان "رؤية العالم العربي بين عهدين: الانقسام والمصالحات (٢)" وصّف فيها **المفكر والكاتب المصري الأستاذ فهمي هويدي** حالة التجزئة والانقسام التي يعيشها العالم العربي، والعوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في خلق هذه الحالة، وسبل الخروج منها مع ذكر شواهد تاريخية ومقاربتها بالحالة القائمة.

ومن بين التجارب التاريخية ركّز هويدي على المشروع القومي العربي الذي ظهر في مصر في خمسينيات القرن الماضي، ويرى أن هذا المشروع شكّل بارقة أمل جديدة للأمة في الوحدة ونبذ الانقسام عبر الوحدة التي نشأت بين مصر وسوريا مطلع الستينيات كنواة للوحدة الشاملة، الأمر الذي أعطى مصر دوراً طليعياً قيادياً. وأشار هويدي إلى أنّ المشروع القومي الذي تبناه الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر أخفق في بناء مؤسسات تحمل هذا المشروع وتسعى إلى تحقيق أهدافه، وكذلك غيّب دور المجتمع المدني وأضعفه وعطله في مختلف المؤسسات والمنابر. وكانت نتيجة ذلك أنّ مشروع عبد الناصر لم يجد قوى مجتمعية أو مؤسسات مدنية تحمله، الأمر الذي مهدّ الطريق لسقوط ذلك المشروع في ظلّ استفحال دور السلطة وأجهزتها الامنية، واستشراء الممارسات غير الديمقراطية.

وأكد الباحث أن انطلاق شرارة الربيع الذي علا فيه صوت الشعوب، بدا إيذاناً بعودة الروح إلى ربوع الأمة. لكنّ ذلك أثار حفيظة دوائر عدّة في المنطقة اختلفت حساباتها، والتفت على موقف رفض الربيع والعمل على إجهاض مسيرته. كما تناول التحولات الدولية والإقليمية التي زادت من حالة الفرقة والانقسام في البلاد العربية، ومن أبرزها؛ التراجع العالمي للديمقراطية، وصعود التيارات اليمينية المتطرفة للحكم في أوروبا. ومع ذلك فقد شدّد الباحث على وجود عوامل داخلية أسهمت في الحالة العربية القائمة من بينها غياب الديمقراطية، وهو في رأيه السبب الرئيس في الحالة العربية.

وخلص هويدي إلى أنّ الانقسامات الحاصلة في العالم العربي تعبير عن صراعات الأنظمة وليس الشعوب. وأنّ المصالحة المرجوة تبدأ بتصالح الأنظمة مع شعوبها من خلال الاحتكام إلى مبادئ الحرية والديمقراطية في العلاقة معها. إذ لا سبيل لتحقيق المصالحة في العالم العربي إلّا من خلال البدء بتصالح الأنظمة مع الشعوب، وأنّ تحسن الأوضاع في البلاد العربية سيكون ممكناً وقريباً إذا استعادت مصر عافيتها وباتت جذيرة بأنّ تحنّ موقعها التاريخي، ويستدلّ على ذلك بما سمّاه قيادة مصر حركة التحرر من المحتلّ الأجنبي في منتصف القرن الماضي.

أبرز توصيات الندوة

قدّمت الندوة بأبحاثها ومدخلاتها المختلفة عددًا من الخلاصات والتوصيات لانتقال العالم العربي من الانقسام إلى المصالحات، ومن أبرزها:

- الإجماع على خطورة الانقسامات الحالية في العالم العربي وخصوصًا في كل من سوريا وليبيا واليمن والعراق وفلسطين ومصر، وتأثيرها السلبي البالغ على النسيج الوطني لكل دولة عربية، وعلى الأمن القومي العربي الشامل، ثمّ على الدور العربي الإقليمي والدولي، بما يؤدي في المجمل إلى إضعاف المشروع العربي الواحد.
- كشف الحوار أن الإشكالية الحقيقية التي تواجه المجتمعات العربية لا تتعلّق بعمق الخلافات القائمة فيما بينها أو في داخلها، وإنما في عجزها عن التوصل إلى آلية مناسبة لإدارة هذه الخلافات بطريقة تحول دون تحوّلها إلى انقسامات مستعصية.
- تُعدّ الدبلوماسية الأداة المناسبة لحلّ الخلافات أو حتى النزاعات بين الفرقاء داخل الدولة الواحدة وبين الدول، وهي الأداة التي يتوجب تفعيلها على المستوى العربي، والتي تستند إلى الحوار والمفاوضات والتحوّل من الصراع المسلح إلى الصراع السياسي، بشروطه وإمكاناته وضمناته.
- خطورة التحول إلى صراع المحاور العربية الذي يستنزف الأمة، والدعوة إلى اعتبار المحاور إضافة نوعية للمهام القومية للأمة ولمواجهة العدو المركزي، وليس للمعارك الداخلية والبيئية عربيًا.
- أساس الانقسامات في العالم العربي بدأ وبيدأ من انقسامات الأنظمة، وتأتي الانقسامات الشعبية بمستوى أقل بكثير، ولذا فإن المصالحات الحقيقية تبدأ بين الأنظمة العربية وشعوبها، عبر تعزيز الحريات والديمقراطيات وتوسيع دائرة الشراكة السياسية وبناء الجماعة الوطنية.
- على الرغم من عمق الانقسامات العربية، فإن المصالحات ضرورة ولا تزال إمكانيتها قائمة، وهي بحاجة إلى متطلبات لنجاحها، ومن أهمها الإرادة السياسية لدى كافة الأطراف، وإدراك هذه الأطراف أن غياب المصالحات سيفضي إلى نتائج كارثية، وإلى خسارة الكلّ العربي لحساب المشروع الصهيوني المعادي في الإقليم.
- لا يمكن إنكار دور الخارج في الانقسامات العربية، لكنه يقع في المقام الثاني، وبعدّ البعد الداخلي الذاتي المدخل الرئيس لبناء الحصانات الداخلية ضدّ أي مخططات خارجية ومعادية.
- ضرورة اعتبار أن التنازلات والتوافقات العربية هي المدخل إلى المصالحة وبناء السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية في العالم العربي، واستبعاد المكاسب الكاملة أو المغالبة بوصفها مدخلًا إلى ذلك، وهو الأمر الذي يتطلب تغيير زوايا النظر لدى النخب الحاكمة والقوى والأشخاص في ضوء التحولات التاريخية وتطور الأحداث والقوى وتموضعها.
- ضرورة تحديد أطراف المصالحة في كلّ بلد، وتحديد المطلوب عربيًا، ثمّ إعادة بناء الأنظمة ومؤسساتها السياسية والأمنية والعسكرية، وتوزيع المهام والصلاحيات، وإعادة بناء البلاد وبنائها التحتية على قاعدة المصالحة التي يتم التوصل إليها.

- ضرورة أن تأخذ النخب العربية زمام المبادرة للالتقاء على القواسم المشتركة، وتوفير مظلة مشتركة واحدة على مستوى الشعوب لتتبعها الأنظمة مضطرة. وكذلك ضرورة أن تأخذ النخب والقوى السياسية والاجتماعية وقتها في الحوار على قاعدة الانتقال من الفلسفة الأيديولوجية والمذهبية إلى الحقوق الأساسية للمواطن العربي وصولاً إلى قواسم مشتركة، وهو ما غاب في تجربة الربيع العربي عن عدد من هذه القوى.
- البحث عن مجموع الكتل المقبولة لدى كل الأطراف والتيارات لحمل أسس المصالحة وبلورتها، والتصدّر للمشهد الجامع بعيداً عن الجمود أو إلغاء الآخر أو الاستفراد.
- الدعوة إلى بلورة ملامح رؤية وخارطة طريق مفصلة للانتقال من الانقسام إلى المصالحة على المستوى الوطني والقومي، وذلك وفق مبادئ وأسس وآليات وتصور عملي لعملية الانتقال ومتطلباتها السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية.
- الدعوة إلى تبني خطوط عامة لرؤية عربية واقعية، وعملية وشاملة للمخرج، والتي تضم مرحلة تهيئة ما قبل الحوار، ثم إجراء الحوار، ثم تحقيق الشراكة السياسية والاجتماعية والعيش المشترك، ثم التقاهم على إدراك الخطر والتهديد وتحديد أولويات الأخطار المهددة، ثم صياغة أسس وقواعد العقد الاجتماعي والنظام السياسي الأفضل، والاعتراف بالحقوق الأساسية والإنسانية للمواطنين، والاجتماع على مشروع عربي أساسي للنهضة.
- إن تحقق المصالحة الوطنية يعزز الاستقرار ويُفضي إلى التنمية والفاعلية محلياً وخارجياً، ويساهم في بناء برامج إدارية ضامنة للأدوار المحلية والاجتماعية، ويؤكد تعزيز الحكم المحلي كجزء من إجراءات توزيع السلطات وبناء الثقة والاستقرار الأمني والاجتماعي في البلاد.
- اعتبار القضية الفلسطينية وحماية ثقافة الأمة ودينها وحضارتها القواسم المشتركة العليا والتي يلتقي عليها الجميع.
- دعوة وسائل الإعلام والمنصات الإعلامية لإعطاء مساحات واسعة إلى الدعوة إلى المصالحة وحلّ الأزمات، والمبادرة إلى نبذ الانقسام والفوضى بشكل منهجي، وعدم السماح بترويج خطاب الكراهية والخطاب الطائفي فيها، وخطاب تشجيع الانقسام وشيطنة المختلفين.
- التركيز على دور المؤسسات المجتمعية والقوى السياسية في توعية أجيال الشباب في العالم العربي وزرع قيم التنوع وقبول الرأي الآخر والتعددية والشراكة والتشارك السياسي فيهم بهدف تحقيق المصالح العليا الوطنية والقومية.
- الدعوة إلى ورشة عمل حول نماذج المصالحات الوطنية حول العالم، للاستفادة من الدروس والعبر الممكنة منها، وللتوصل إلى نموذج يصلح للبلاد العربية التي تعاني من انقسامات أو حروب أهلية مع الفروقات.
- دعوة مراكز التفكير والبحث الزميلة إلى الاهتمام ببحث موضوع المصالحات في العالم العربي، والبناء على مخرجات هذه الندوة.